

التنمية المستدامة

بين جدلية التناقضات والتحديات والآفاق الإنسانية

زاحم ساحات
الجهل والباطل،
يرجى نشر ما تقرأ
من علم وحق، ولا
تصمت صوتك في
الحق

د. خميس بن عبيد العجمي

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان



في مشهدٍ يبدو مفارقاً ومؤلماً في آنٍ، نقفُ أمامَ حقيقةٍ صادمةٍ تكشفُ التناقضَ الصارخَ في عالمنا المعاصر: فالعالمُ الذي يتسابقُ نحوَ المستقبلِ الأخضرِ هو ذاتهُ الذي يسحقُ أحلامَ الملايين تحتَ عجلاتِ التنميةِ المزعومةِ وآلةِ الحربِ المدمرةِ...

فبينما تتلأأُ ناطحاتُ السحابِ الخضراءُ في قلوبِ المدنِ الكبرى، تُهدمُ البيوتُ الطينيةُ في الأطرافِ باسمِ "التحديثِ البيئيِّ"، وبينما تُقامُ المحمياتُ الطبيعيةُ الفاخرةُ للسياحِ، يُطردُ الرعاةُ والمزارعونَ من أراضي أجدادهم باسمِ "حمايةِ الطبيعة"، وفي الوقتِ نفسه تُنفقُ تريليوناتُ الدولاراتِ على التسلُّحِ والحروبِ بينما تفشلُ 34% من مشاريعِ الكربونِ الطوعيِّ في تحقيقِ أيِّ فائدةٍ مجتمعيةٍ حقيقيةٍ.

وفي واقعِ الأمرِ فإنَّ هذا التناقضَ المدمرَ ليس مجردَ خطأٍ في التطبيقِ، بل هو انحرافٌ جذريٌّ عن الغايةِ الأساسيةِ من وجودِ الإنسانِ على هذه الأرضِ، فقد خُلِقَ الإنسانُ لغايتين عظيمتين متكاملتين؛ عبادةِ الله وعمارَةِ الأرضِ، فالعمارةُ الحقيقيةُ لا تعني البناءَ الأعمى أو الاستنزافَ المدمرَ، بل تعني التنميةَ المتوازنةَ التي تحققُ العدالةَ والاستدامةَ والخيرَ للجميعِ، فهي التنميةُ التي تُحيي الأرضَ ولا تُميتُها، وتُعمِّرُ المجتمعاتَ ولا تُدمِّرُها، وتحفظُ حقوقَ الأجيالِ القادمةِ ولا تسرقُها، إلا أنَّ ما نشهدهُ اليومَ هو تشويهٌ فاضحٌ لمفهومِ التنميةِ المستدامةِ، حيثُ تحولتْ من أداةٍ لتحقيقِ العدالةِ والرفاهِ الشاملِ إلى قناعٍ أخضرٍ يُخفي وجهَ الاستغلالِ والهيمنةِ... وللأسفِ فإنَّ هذا التناقضَ ليس هامشياً أيضاً، بل هو جوهرُ أزمةِ المفهومِ:

فكيف تُخططُ لدعمِ الأجيالِ القادمةِ بينما تُدمرُ مقوماتَ حياتهم اليومَ؟

وكيف نتحدثُ عن استدامةٍ حقيقيةٍ بينما 74% من سكانِ الدولِ الناميةِ يرونَ في "الشروطِ الخضراءِ" المفروضةِ عليهم شكلاً جديداً من أشكالِ الهيمنةِ الغربيةِ؟

إنَّ مفهومَ الاستدامةِ النبيلَ، الذي وُلِدَ من رحمِ الحلمِ الإنسانيِّ بعالمٍ أفضلَ، قد تحولَ إلى أداةٍ في أيدي القوىِ المهيمنةِ لإعادةِ إنتاجِ الظلمِ بوجهٍ جديدٍ، وأصبحَ ديكوراً أخلاقياً يُزيّنُ سياساتِ الهيمنةِ والاستغلالِ، بينما تستمرُّ الحروبُ في تدميرِ كلِّ أسسِ الاستدامةِ الحقيقيةِ.

فهذه الحروب التي تخلق "الضحية الثلاثية" وتقوض كل أسس التنمية المستدامة، وتهدم الثالوث المقدس للاستدامة الحقيقية الذي يقوم على التوازن الدقيق بين الأبعاد الثلاثة: فالبعد البيئي: حيث تحولت الطبيعة إلى ضحية وسلاح، ففي سوريا خلّفت الحرب تلوثاً هائلاً بمخلفات الأسلحة والنفايات السامة، وتم تدمير 75% من قطاع المواشي، وتحويل الأراضي الزراعية إلى ساحات الغام، وفي أماكن أخرى طرد الفقراء من أراضيهم ومواطنيهم الطبيعية باسم إقامة المحميات والمشاريع الخضراء، فأصبحوا لاجئين بيئيين في بلدانهم.

وقد كشفت الأزمات المعاصرة عن حلقة مفرغة تربط بين التدهور البيئي والصراعات، فالبيئة قد اتخذت أدواراً لا تليق بها وبأساس وجودها للبشرية، إذ كانت سبباً للحرب حين لعب التغير المناخي في سوريا دوراً محورياً في اشتعال الصراع، فقد أدّى الجفاف إلى تدهور الزراعة وزيادة البطالة ما فجر الاحتقان الاجتماعي، وكانت ضحية، فالحرب في أفريقيا تسببت في اتجار غير مشروع بـ 20% من الحياة البرية، وتدهور الغابات، وتسمم مصادر المياه، مما خلق بيئة غير قابلة للحياة، وأصبحت سلاحاً، إذ استخدمت البيئة كأداة حرب عبر التاريخ، كما يحدث اليوم بقطع المياه عن غزة وتدمير الأراضي الزراعية.

والبعد الاقتصادي، حيث انهار النمو الشامل والمستدام، إذ أدت الصراعات في دول كليبيا مثلاً، إلى انهيار البنى التحتية وتدمير المستشفيات والمدارس، وانهيار أنظمة المياه والطاقة، مما قوض كل أسس النمو الاقتصادي المستدام، وفي مناطق أخرى تمت خصخصة الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية تحت شعار "الكفاءة الاقتصادية"، ففقد الناس العاديون السيطرة على مقدراتهم، وتحولت المؤشرات الاقتصادية من أدوات قياس الرفاه إلى أرقام مجردة لا تعكس معاناة البشر الحقيقية، وبدلاً من تحقيق النمو المستهدف بنسبة 7% سنوياً في الدول الأقل نمواً، نجد تراجعاً مدمراً في كل المؤشرات، وبدلاً من تنويع القطاعات الاقتصادية ودعم الابتكار، نجد تدميراً منهجياً للبنية الإنتاجية واعتماداً كاملاً على المساعدات الخارجية.

وفي البعد الاجتماعي، سقطت العدالة والشمولية، فقد كان التهجير القسري لملايين السوريين مثلاً سبباً أساسياً لإفقادهم القدرة على الوصول إلى الموارد الأساسية، وتحويل "حقوق الأجيال القادمة" إلى كلمات جوفاء، بينما تستبعد المجتمعات المحلية من صنع القرارات التي تمس حياتهم مباشرة في مناطق أخرى،

وتتخذ القرارات في مكاتب مكيّفة بعيدة عن واقع الناس، وبدلاً من ضمان المساواة في الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والسكن، فقد يتنا نشهد تفاقمًا مروعاً في التفاوت، حيث يعيش 24% من سكان المناطق الحضرية في أحياء عشوائية، ويموت 5.3 مليون طفل سنوياً في الدول الفقيرة بسبب نقص الرعاية الصحية وانعدام وجود المياه النظيفة.

ناهيك عن وجود العديد من التجارب النووية التي خلّفت إرثاً ساماً يتعارض جذرياً مع التنمية المستدامة؛ **فبيئياً**؛ تم تحويل نظم طبيعية إلى بؤر إشعاع لآلاف السنين، واقتصادياً تم تحميل الأجيال الحالية تكاليف تطهير لم يسببوها، واجتماعياً، فقد حدث انتهاك للحق الأساسي في بيئة آمنة، خاصة للمجتمعات الأصلية.

ومن جانب آخر فهناك الفيروسات المفتعلة التي كشفت أن الأبعاد الثلاثة للتنمية سلسلة مترابطة، فقد أثبتت أن أي اختلال في البيئة يولد أزمات صحية (مثل كورونا وغيرها)، وأن أي انهيار اقتصادي يعمق الفقر ويدمر التماسك الاجتماعي، فكان الحل الوحيد إيجاد نموذج دائري يربط بين حماية البيئة وخلق فرص عمل خضراء وتقديم خدمات شاملة للفئات المهمشة.

ومن هنا، وبعد استقرار واقع ما مرت به البيئة من تجاوزات تستبيحها، فقد ظهرت ما وراء الأسطر ازدواجية صارخة في المعايير الدولية، ازدواجية تثير الاستغراب، فمن جهة؛

كيف تقوم الدول الكبرى ذاتها بتمويل الحروب في سورية وليبيا واليمن من جهة وتوقيع اتفاقيات المناخ، والتغني بأهداف التنمية المستدامة؟

ومن جهة أخرى؛

كيف يتم إطلاق شعارات طنانة رنانة تنادي بالإنسانية من مثل "لا أحد يترك خلف الركب" في حين يهجر 12 مليون سوري، ويعيش 29.2% من العرب تحت خط الفقر متعدد الأبعاد، بينما تضح مليارات الدولارات في مشاريع "التنمية المستدامة" ويزداد عدد الفقراء في المناطق التي تطبق فيها هذه المشاريع؟

وكيف لا يُترك أحدٌ خلف الركب، في حين أن الدول ذاتها التي تطلق هذه الشعارات هي من تطالب بتهجير شعب غزة الآن، تهجير ما يزيد عن مليوني إنسان يعيشون في الخيام، ويرزحون تحت وطأة الحرب، ويعانون التجويع والتشريد والقتل والتنكيل، والعالم كله ينظر إلى ما يعايشونه كأنها مشهدٌ في فيلمٍ ما.

لقد غدت كلها أكاذيب يكشفها التاريخ المعاش، ففي سوريا، تم تدمير 70% من البنية التحتية الصحية والتعليمية، وتم تحويل الحديث عن التنمية المستدامة إلى "رفاهية غير منطقية" أمام أولويات البقاء على قيد الحياة، وفي ليبيا، وبعد انهيار الحكم الفعال بعد 2011، أصبح 80% من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية، مع اختفاء أي أثر لهدف التنمية المستدامة الـ16 المتمثل بالسلام والعدالة، وفي فلسطين، تم تدمير منظومة البيئة في غزة، فكان تلوث المياه، وتدهور التربة، وتدمير الزراعة شواهد ماثلة على هذه الفاجعة الإنسانية.

وخلال الخمسة عشر عاماً الماضية، شهد العالم مأساة إنسانية حقيقية حيث حصت الحروب أرواح أكثر من مليوني إنسان عبر القارات، **ففي سوريا** وحدها، فقد 656 ألف شخص حياتهم بينما تهجر 12 مليوناً آخرون، أي ما يعادل نصف سكان البلاد، **وفي اليمن،** الذي يعاني من مجاعة حقيقية، شهد وفاة 382 ألف شخص بينما يقبع 80% من سكانه تحت خط الفقر المدقع، و23 مليوناً منهم بحاجة ماسة للمساعدات الغذائية، والأرقام **في أوكرانيا** لا تقل مأساوية، حيث تراوحت الوفيات بين 172-390 ألف شخص، فيما تلوث 25 ألف كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية بالألغام، وفي السودان، أدت الحروب الأخيرة إلى تهجير 8 ملايين شخص وانهيار النظام الصحي بالكامل، بينما **في غزة،** تحول 85% من السكان إلى نازحين في بلدهم.

ناهيك عن أن هذه الحروب لم تكتف بحصد الأرواح، بل قامت بتدمير البنية التحتية والصحية والتعليمية بنسب تصل إلى 70%، وحولت 86% من اللاجئين إلى عبء على الدول الفقيرة أصلاً، فكانت النتيجة وصول عدد النازحين قسرياً على الصعيد العالمي إلى 120 مليون شخص، وهذا يعد رقماً قياسياً في تاريخ البشرية.

فأي تنمية مستدامة هذه التي نتحدث عنها؟

أي تنمية وهناك 62% من فقراء العالم يعيشون في مناطق صراعات، و60% من جياع العالم محاصرون في دائرة الحروب اللامتناهية؟

وأية أهداف للتنمية المستدامة يُنادى بها بينما الحروب تبتلع 2.5 تريليون دولار سنوياً كان يمكن أن تنقذ الملايين من براثن الفقر والجهل والمرض؟

وللأسف، فهذا هو الواقع المرير الذي يعكس الحديث عن التنمية المستدامة في عالم يحترق، فكأننا نتحدث عن الزراعة في صحراء مشتعلة....

ولكن، ورغم هذا المشاهد القائمة، إلا أن هناك العديد من القصص الملهمة التي تُعيد تعريف معنى التنمية المستدامة الحقيقية، قصص تثبت أن الاستدامة الحقيقية لا تتحقق بالفرض من أعلى، بل بالنمو من القاعدة، وتؤكد أن الحلول الأكثر إبداعاً وفعالية تأتي عندما نُعطي الناس العاديين الأدوات والفرص لحل مشاكلهم بأنفسهم، مع تحقيق التوازن المطلوب بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

وهناك العديد من النماذج على تلك القصص، فتجربة المغرب، تعد نموذجاً متكاملًا لثالوث النجاح، إذ ولدت مبادرة "نور للطاقة المتجددة" التي تجسد التوازن المثالي بين الأبعاد الثلاثة؛ فبيئياً، فإن هناك 120 قرية في المغرب أصبحت مكتفية ذاتياً بالطاقة، مع انخفاض انبعاثات الكربون بنسبة 40%، واقتصادياً، تم توفير فرص عمل لائقة للنساء الريفيات وزيادة دخل الأسر، واجتماعياً، فقد أصبحت تلك النساء قائدات في مجتمعاتهن، وتحولن من متلقيات سلبيات للمساعدة، إلى فاعلات نشيطات في صنع التغيير.

وهناك التجربة الهندية، التي حولت مزارع الخيزران المهجورة إلى منظومة اقتصادية دائرية متكاملة، فكانت النتيجة على المستوى البيئي؛ امتصاص 200 طن من ثاني أكسيد الكربون لكل هكتار سنوياً، وعلى المستوى الاقتصادي، تصنيع أكثر من 500 منتج مختلف من الخيزران، وتوفير دخل مستدام لأكثر من 50,000 أسرة، وعلى المستوى الاجتماعي، تحويل منطقة كانت تُعاني من الفقر إلى نموذج يُحتذى به في التنمية المتوازنة.

ومن خلال تأمل هذه التجارب الناجحة وغيرها، نكتشف أن هناك بُعداً رابعاً حاسماً لم يحظَ بالاهتمام الكافي في أدبيات التنمية المستدامة، وهو البعد التعليمي، الذي يشكل المحرك الخفي للتحوّل الحقيقي نحو الاستدامة، فالتعليم ليس مجرد خدمة اجتماعية، بل هو الرابط الحيوي الذي يربط بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، فتعليمياً واقتصادياً؛ فإن دمج مفاهيم الاستدامة في المناهج الدراسية من شأنه أن يرفع الوعي البيئي والاجتماعي، ويزيد فرص التوظيف في القطاعات الخضراء، وتعليمياً واجتماعياً؛ فإن التعليم يحرر المجتمعات من دوائر الجهل والاستبعاد، وتعليمياً وبيئياً؛ فإن المدارس الخضراء التي تُدرس الزراعة العضوية وإدارة النفايات تعمل على إنشاء جيل واع بيئياً.

ولو وقفنا على شروط ومسببات التحوّل نحو الاستدامة الحقيقية، لوجدنا أن أول شرط يتمثل في وقف الحرب كشرط أساسي، فلا تنمية دون استقرار سياسي، إذ يجب تطبيق القانون الدولي الإنساني الذي يحظر استخدام البيئة كسلاح، ووقف آلة الحرب التي تدمر كل أسس الاستدامة، وإعادة تعريف الأولويات، بجعل "الإنسان محوراً"، والقيام بتمويل برامج إعادة الإعمار بدلاً من التسلح، وتحويل الموارد من الإنفاق العسكري إلى الاستثمار في الصحة والتعليم والبيئة، والعمل على تمكين المجتمعات المحلية، واستعادة السيطرة على الموارد والقرارات، وتحويل التقنيات من أدوات هيمنة إلى أدوات تحرر تمكن الناس من حل مشاكلهم بأنفسهم، وجعل المعرفة ملكاً مشتركاً للإنسانية لا احتكاراً لنخبة محدودة.

وهنا تبرز ضرورة وضع ميثاق شرف للتنمية المستدامة، بحيث يتم منع أية اختراعات أو ابتكارات تضر بالبيئة ومواردها ومكوناتها، وبالإنسانية جمعاء، فأى ابتكار ضد الإنسانية يكون الاعتراف به مرفوضاً، وهذا الميثاق يجب أن يتضمن؛ مبدأ صفة الضرر؛ فأى تقنية جديدة يجب ألا تلحق ضرراً بالبيئة أو بالمجتمعات المحلية، ومبدأ الشفافية الكاملة؛ حيث تكون كل البيانات والمعلومات حول المشاريع التنموية متاحة للجمهور، ومبدأ المشاركة الإلزامية؛ حيث لا يجوز تنفيذ أي مشروع دون موافقة حرة ومستنيرة من المجتمعات المتأثرة، ومبدأ العدالة بين الأجيال، فكل قرار يتخذ اليوم يجب أن يراعي تأثيره على الأجيال القادمة.

وبعد،

فإنَّ التنميةَ المستدامةَ الحقيقيَّةَ ليستْ مجردَ مجموعةٍ من المشاريعِ الخضراءِ أو التقنياتِ النظيفةِ، بل هي عقدٌ اجتماعيٌّ جديدٌ يُعيدُ تعريفَ العلاقةِ بينَ البشرِ، وبينَ البشرِ والطبيعةِ، وبينَ الحاضرِ والمستقبلِ، وهذا العقدُ الجديدُ يقومُ على فكرةٍ جوهريَّةٍ مفادها أنَّ الإنسانَ ليسَ عائقاً أمامَ الاستدامةِ، بل هو معيارُها الأساسيُّ، فالاستدامةُ التي لا تُحسِّنُ حياةَ البشرِ، خاصَّةً الأكثرَ فقراً وتهميشاً، ليستْ استدامةً حقيقيَّةً بل مجردَ شعارٍ أجوفٍ. ناهيكَ عن أنَّ الاستدامةَ ليستْ أكذوبةً في جوهريها، لكنَّها للأسفِ قدُ تحولتْ إلى أداةٍ في يدِ نخبٍ تُهدرُ الحياةَ باسمِ المستقبلِ..

والكشفُ عن هذه المعادلةِ الزائفةِ يبدأُ بالاعترافِ بأنَّ الحربَ هي النقيضُ المطلقُ للاستدامةِ، فلا تنميةَ مع دمارِ البيئةِ والاقتصادِ والإنسانِ... والعدلُ الاجتماعيُّ هو الأساسُ البيئيُّ، فما قيمةُ إنقاذِ الغاباتِ إذا كانَ الأطفالُ يموتونَ جوعاً؟

والمستقبلُ يُبنى اليومَ، لا بخطاباتِ المؤتمراتِ، بل بوقفِ آلةِ الحربِ وإعادةِ السلطةِ للمجتمعاتِ على مواردها... ولا بأعمالٍ مبتورةٍ عن الأخلاقِ، بل بأعمالٍ غراسها بذور القيمِ والأخلاقِ الإنسانيَّةِ....

ومن الجليُّ هنا أنَّ الطريقَ نحوَ هذا العقدِ الجديدِ ليسَ سهلاً، وسيُطلبُ تضحياتٌ من المستفيدينَ من النظامِ الحاليِّ، وسيواجهُ مقاومةٌ شرسةٌ من القوى المهيمنةِ...

لكنَّ التاريخَ يَعْلَمُنَا أَنَّ التَّغْيِيرَ الحَقِيقِيَّ دَائِمًا مَا يَأْتِي مِنَ القَاعِدَةِ، مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ الذِّينَ يَرَفُضُونَ الاستسلامَ لِقَدَرِهِمْ وَيُصَرِّوْنَ عَلَى كِتَابَةِ مُسْتَقْبَلِهِمْ بِأَيْدِيهِمْ....

وكَمَا قَالَ الشَّاعِرُ مُحَمَّدُ درويشٌ: "عَلَى هَذِهِ الأَرْضِ مَا يَسْتَحِقُّ الحَيَاةَ...."

وعَلَى هَذِهِ الأَرْضِ أَيْضًا، هُنَاكَ مَا يَسْتَحِقُّ النِّضَالَ مِنْ أَجْلِهِ.. فَهُنَاكَ عَالَمٌ تَكُونُ فِيهِ الاستدامةُ حَقًّا إِنْسَانِيًّا لَا امْتِيَازًا طَبَقِيًّا...عَالَمٌ يُمْكِنُ لِكُلِّ إِنْسَانٍ فِيهِ أَنْ يَحْلُمَ وَيَحَقِّقَ حُلْمَهُ دُونَ أَنْ يُدَوِّسَ عَلَى أَحْلَامِ الآخَرِينَ....

فَالشَّمْسُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى شَهَادَاتٍ خَضَاءَ لِتَشْرِقَ عَلَى الجَمِيعِ...والمَجْتَمَعَاتُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى وَصَايَةٍ دَوْلِيَّةٍ لِتَعْرِفَ كَيْفَ تَحْيَا بِكَرَامَةٍ.. تَحْتَاجُ فَقَطْ إِلَى أَنْ نُعِيدَ لَهَا الحَقَّ المُسْلُوبَ فِي كِتَابَةِ قِصَّةِ مُسْتَقْبَلِهَا بِخَطِّ يَدِهَا...

وختامًا...فَهَا هُنَا

دَعْوَةٌ لِاستعادةِ الاستدامةِ مِنْ بَرَاثِنِ "الرَّأْسْمَالِيَّةِ الخَضَاءِ" الَّتِي تَتَاجَرُ بِالحَيَاةِ.. ودَعْوَةٌ لِبِنَاءِ استدامةٍ حَقِيقِيَّةٍ تُضَعُ الإِنْسَانَ فِي المَرْكَزِ وَتُمْكِنُ المَجْتَمَعَاتِ مِنَ السِّيَادَةِ عَلَى مَوَارِدِهَا وَمُسْتَقْبَلِهَا.

ودَعْوَةٌ لِلدَّوْلِ وَسِيَّاسَاتِهَا بِأَنْ تَنْمُوَ مَعَنَا كَبَشْرٍ، لَا أَنْ تَنْمُوَ عَلَى حِسَابِنَا... ودَعْوَةٌ لِمَعْرِفَةِ أَنَّ أَيَّ تَنْمِيَةٍ تَفْصِلُ الإِنْسَانَ عَنْ أَرْضِهِ وَتَارِيخِهِ، فَهِيَ مَجْرَدُ آلَةٍ لِاستعمارٍ حَدِيثَةٍ.

وهِيَ دَعْوَةٌ لِكَشْفِ حَقِيقَةِ أَنَّ عَالَمَنَا غَنِيٌّ بِمَا يَكْفِي لِتَحْقِيقِ الاستدامةِ، لَكِنْ إِرَادَةُ السِّيَاسِيِّينَ وَغِيَابُ القِيَمِ والأَخْلَاقِ هِيَ العَاقِبَةُ.